مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)

The investment climate and its importance in attracting foreign direct investment to the Middle East and North Africa (MENA)

ولد بن زازة زهرة [1]، بن نورين زين الدين [2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم- ، zohra-ouldbenzaza@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم- ، zineeddine-bennourine@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/08 تاريخ القبول: 2019/11/15 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل لتنمية اقتصاديات الدول النامية وعليه تسعى هذه الدول متنافسة فيما بينها لجذب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لانسياب القدر الكافي من العملة الصعبة وعليه توازن ميزان مدفوعاتها. في حين تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من البلدان الذي تصنف ضمن المرحلة الانتقالية، فالعديد من بلدانها لا تزال تعاني من أعمال العنف وتداعيات الحرب، في حين أن تأثيرات تراجع النمو الاقتصادي بالمنطقة والمناطق المجاورة تلقي بظلالها على الإصلاحات المطلوبة وتدفع إليها. كما تزال دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحدياً بسبب انخفاض أسعار النفط، ولكنها تتجه أيضاً إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية، مع قيام بعضها بجهود تحديث طموحة.ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي في المنطقة من 3.2% عام 2016 إلى 2.1% عام 2017 لكنه سيعاود الارتفاع إلى 2.9% عام 2018. والجزائر كغيرها من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية تملك أرضية مشجعة من الموارد تجعلها مطمع كثير من المستثمرين ولكن البيئة القانونية والسياسية وحتى الاقتصادية تجعل من بيئة أعمالها منفرة لمثل هذه الاستثمارات.

كلمات مفتاحية: المناخ الاستثماري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول المضيفة، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

FDI is one of the most important sources of finance for the development of the economies of developing countries, so these countries seek to attract as many foreign investors as possible so that they can sell enough foreign exchange and balance. their balance of payments. While the Middle East and North Africa (MENA) is a country in transition, many countries still suffer from violence and war, while the effects of declining economic growth in the region and neighboring

regions eclipse and drive the required reforms. GCC countries are also facing a challenge due to falling oil prices, but they are also diversifying their economic activities, some of them with ambitious modernization efforts. The region's economic growth rate is expected to fall from 3.2% in 2016 to 2.1% in 2017, but return to 2.9% in 2018. Algeria, like other countries in transition, has an encouraging resource base which makes it attractive to many investors, but the legal, political and even economic environment makes its business environment averse to such investments.

Keywords: investment climate, foreign direct investment, host country, economic development.

1. مقدمة:

شهد القرن الحالي، عدة تغيرات وتطورات في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، وسياسية و مع بروز عوامل العولمة وانفتاح على الأسواق العالمية أصبح و لابد على الدول النامية أو السائرة في طريق النمو اللحاق بعربة التطور و مواكبة كل ما هو جديد و حديث، مما فرض عليها إيجاد مصادر جديدة لتمويل اقتصادها أو مشاريعها التنموية حيث اضطرت هذه الأخيرة لتتنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر مصدر لتمويل هذه المشاريع. ولأجل استقطاب عدد كبير من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من تهيئة الظروف المناسبة من حيث توفير مناخ استثماري ملائم وبيئة مشجعة ذات تكنولوجيا عالية وسن قوانين و تشريعات تحمي المستثمر و تؤمنه. وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد و المقيد الذي يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي منذ الاستقلال حتى 1990 أصبحت حاليا تسعى إلى إيجاد السبل الكافية باجتذابه وتشجيعه من حيث تشريع القوانين، تخفيض الرسوم الجمركية، و برامج الإصلاحات الاقتصادية، و مازالت تسعى حتى يومنا هذا لإصلاح مناخها الاستثماري لجذب عدد اكبر من المستثمر الأجنبي.و عليه نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما هي المحددات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA؟

المؤلف المرسل: ولد بن زازة زهرة، **الإيميل:** zouhzi04@hotmail.fr

أولا: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي:

يقصد بالاستثمارات الأجنبية كل استغلال لموارد أو أصول مادية أو مالية التي تكون بمثابة مغامرة مدروسة من المستثمر في بلد أجنبي و هذا بغية الحصول على أرباح مستقبلية تسودها المغامرة و يمكن تعريفها بأنها انتقال أحد عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريق مباشر أو غير مباشر، وبقصد تحقيق ربح نقدي متميز.أو هي انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة لدولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها.

ويمكن التفريق بين شكلين رئيسيين من أشكال الاستثمارات الأجنبية هما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر،الاستثمار الأجنبي يمكن أن يتم في شكل استثمارات المحفظة أي شراء سندات الشركات لموجودة في البلد المضيف بحيث لا تتجاوز 10% من رأس مال هذه الشركات بينما الاستثمارات المباشرة فتتمثل في المساهمة في رأس مال شركات البلد المضيف و التي تتجاوز حصة 10% مما يعني مراقبة على هذه الشركات من جهة المستثمر الأجنبي ، كما يتضمن أيضا الإنشاء المباشر للفروع في البلد المضيف.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

- تعريف صندوق النقد الدولي "هو ذلك النوع من انواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة "(أبو قحف، 1989، ص29)
- و"هي أيضا تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دول ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع" (نشأة، 2015، صفحة 102).
- وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها تلك "الاستثمارات التي تعكس الهدف من الحصول على مصلحة دائمة لأشخاص أو هيئات أو مؤسسات تابعة لدولة ما (المستثمر المباشر) التي تحاول الوصول إلى ذلك الهدف من خلال هيئات أو شركات خارج حدود تلك الدولة التي يقطن بها المستثمر الأجنبي. الاستثمارات الأجنبية تكون عادة طويلة الأمد ولها درجة عالية من

التأثير على إدارة و سياسة الشركة المستثمر بها" (فؤاد الفارس و الرفاعي، 2013، صفحة 152).

- حسب تعريف UNCTAD مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إنه": الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم(البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار) ولأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكة شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تساوي أو تفوق الحصة 10% من أسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع" (خضر، صفحة 5).
- من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نلخص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا للكل أو جزء من مشروع الاستثمار، ويتحكم ويسيطر المستثمر الأجنبي غالبا في إدارة المشروع وتنظيمه و يسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهمية الاستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزء أساسيا من الرافعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي و مساهم في العملية الإنتاجية الدولية.

يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية. أي أنه فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك و المساعدات الرسمية للتنمية.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية و العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته ،وفي كيفية هذا النمو من ناحية أخرى.
ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته .

- الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار. وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .

- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة. فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج .

- الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

3- أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرية دورة حياة المنتج:

اقترح فرنون نموذج دورة حياة المنتج و الذي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الاجنبي من طرف الشركات متعددة الجنسيات ومن ثم كيفية توسعها من جهة ، ومن جهة أخرى تفسير أسباب انتشار الابتكارات و المعارف التكنولوجيا في الدول المضيفة (الدول النامية خاصة) وكذلك الدول المتقدمة الأخرى وهذه الدورة تتضمن أربعة مراحل رئيسية حيث:

في المرحلة الأولى يتم الإنفاق بشكل كبير على خلق أو تحسين منتج جديد وبيعه في الدولة المبتكرة للاستهلاك من طرف ذوي الدخول المرتفعة و الأذواق العالية ومن تم تصديره للدول ذات الظروف المشابهة.

في المرحلة الثانية تقوم لدولة المخترعة بتعظيم إنتاجها و صادراتها إلى الأسواق الدولية بتحكمها في أسعار المنتج كما تبدأ في هذه المرحلة بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع باستيراد هذا المنتج (عميروش، 2012، صفحة 47).

وفي المرحلة الثالثة ظهور منافسة من طرف الدول التي تمتلك المعارف التكنولوجيا المستخدمة في صنع هذا المنتج و تصدره وعليه تقوم الدولة الأم أو المخترعة بقيام خطط دفاعية و التوجه إلى الدول المتقدمة الأخرى لتخفيض تكاليف النقل و العمالة. أما في المرحلة الأخيرة فهي مرحلة المنتج النمطي حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها و الثمن وحده قادر على التمييز، وبما أن العرض أصبح أكبر من الطلب فتخفيض الأسعار أصبح حتمية تستعملها الدول أم و تتجه باستثمارها الأجنبي المباشر إلى الدول المتخلفة لتخفيض قيمة الوحدة الواحدة وعليه تخفيض السعر، هذه النظرية استطاعت شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي الغرض منه التصدير و ليس لإحلال الواردات كما ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت العامل الجغرافي و التقارب الثقافي .

كما أن هذه النظرية أثبتت صحتها فيما يتعلق ببعض السلع كالصناعية والالكترونية و إنما عجزت عن تفسير الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى مثل التنقيب عن البترول، السياحة ومع مرور الزمن فقدت تأثيرها وذلك لعدم تناسبها مع الأوضاع الاقتصادية الحالية.

النظرية الاحتكارية :اهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق الذي تستأثر فيه شركة ما أو قلة من المنتجين الذين يحتفظون بالميزة التنافسية التي تمكنهم من السيطرة على إنتاج أو بيع وتوزيع السلعة (احتكار القلة).

النظرية الانتقائية: أوضح الاقتصادي الانجليزي دينج هذه النظرية وأكد على عناصر متعددة فهنالك المتغيرات المتعلقة بالموقع بالدولة (المضيفة) وتلك المتعلقة بالمنظمة أو الشركة ذاتها ومجموعة ثالثة اسماها عناصر التدويل أو تدويل الإنتاج وهي التي تحدد في النهاية أي شكل يتخذه استغلال المنظمة لسوق الدولة الأجنبية من خلال انتقال العمالة ورأسمال والتكنولوجيا. ومثلها كالتالي:

أ) مميزات الملكية: ميزات خاصة بالمنظمة وغير متاحة للآخرين كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو أسهم أو شهرة أو اقتصاديات الحجم الكبير.

ب) مميزات تدويل الإنتاج: إي الميزات التي تحقق للمنظمة من القيام بالإنتاج بنفسها في السوق الأجنبية مقابل العمل من خلال توكيل موزع أو منح رخصة لمنتج محلي في السوق الخارجية.

ج) مميزات الموقع (الدولة الأجنبية) :وهي التكاليف والمخاطر كتكاليف الإنتاج والترحيل والضرائب والجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها منظمات الأعمال في الدولة الأجنبية.

إن هذه النظرية في حقيقة الأمر قدمت العديد من العوامل التي أشارت إليها النظريات السابقة و لكن تميزت بالإضافة العوامل الدافعة و الجاذبة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى ما بين الدولة الأم والدول المضيفة.

عوامل الدفع وهي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات وارتفاع تكاليف العمالة.

أما عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية تدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقية في الدول المضيفة، مثل الضمانات و الحوافز التي تقدمها الحكومة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقية خارج حدودها بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية و اقتصادية و تجارية كما أوضحها دينينج من خلال التقارب الثقافي، حجم السوق، تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي، التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و البلد المضيف.

ميزة هذه النظرية أنها تنبه إلى تعقد قرار الاستثمار وأنها مرنة وقابلة للتغيير من وقت لأخر وتجعل المنظمة تنظر إلى أكثر من اعتبار. ولكن أشار بكلي أن هذه النظرية تهمل علاقة التأثير و التأثر بين هذه العوامل الثلاثة وتطرقت لدراسة كل عامل على حدى.

ثانيا: واقع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي، وأحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقدين الماضيين.

وفي الواقع، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين رفاه شعبها من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.وقد مكّنت الطفرة النفطية السلطات من

تحقيق العديد من المنجزات الكبرى، منها سداد ديون الجزائر، والاستثمار في مشار يع البنية التحتية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في البلاد.

1- أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي في منطقة مينا:

تشير التقديرات في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، إلى أن التوقعات قد تدهورت بشكل كبير بسبب الانخفاضات في أسعار النفط، و الجزائر هي البلد الو حيد في أفريقيا الشمالية التي لوحظ فيها تدفق الاستثمارات بنسبة سالبة في 2015و انخفاض في أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.2% مقارنة بعام 2014، ولكنه سرعان ما تم تدارك الأمر في سنة 2016 بحيث وصلت التدفقات إلى 1546. وبالرغم من أن المغرب و تونس يظهران انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن لا يزال كبير جدا بالمقارنة مع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النطاق الإقليمي بنسبة 3.7 % في شمال افريقيا في عام 2015 و 3.1% في عام 2016 كذلك من المتوقع أن يصل النمو في المنطقة إلى 3.5% في عام 2017.

الجدول رقم1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

خلال فترة 2000- 2017 **بالمليون دولار**

السنوات	ليبيا	مصر	المغرب	تونس	الجزائر	ايران	لبنان	اردن	اليمن
2000	141	1235	422	779	280	194	993	913	6
2001	-133	510	2808	487	1113	408	1454	274	155
2002	145	647	481	821	1065	3519	1336	238	114
2003	143	237	2315	584	638	2877	2860	547	-89
2004	357	2157	895	639	882	3037	2484	937	144
2005	1038	5376	1654	784	1145	2889	3321	1984	-302
2006	2064	10043	2450	3308	1888	2318	3132	3544	1121
2007	3850	11578	2805	1617	1743	2018	3376	2622	917
2008	3180	9495	2488	2758	2632	1980	4002	2826	1555
2009	3310	6712	1952	1688	2754	2983	4379	2413	139
2010	1909	6386	1574	1513	2301	3649	3708	1689	189
2011	-	-483	2569	1148	2580	4277	3137	1486	-518
2012	1425	6031	2729	1604	1499	4662	3111	1548	-531
2013	702	4256	3359	1096	1684	3050	2661	1947	-134
2014	50	4612	3561	1063	1507	2105	2906	2178	-233
2015	726	6925	3255	1003	-587	2050	2353	1600	-15
2016	.	8107	2157	885	1635	3372	2610	1553	-561
2017	.	7392	2651	880	1203	5019	2628	1665	-270

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات جدول UNACTED،2018.

منذ نشر تقرير البنك الدولي عن أحدث المستجدات الاقتصادية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ظهرت بوادر أولية على تحسُّن اقتصادي في بعض البلدان السبعة بالمنطقة.فقد بدأ النمو الاقتصادي في مصر وتونس في التعافي بعد تراجعه في العام السابق.ويبدو أن انحسار التوترات السياسية قد حفَّز النشاط الاقتصادي في هذين البلدين، حيث انتخبت مصر رئيسا جديدا للدولة ،وأظهرت البيانات الرسمية أن الاقتصاد المصري سجَّل نموا نسبته 2.5 في المائة في الربع الثالث من السنة المالية 2014، ولكنه أعلى من متوسط النمو البالغ 1.2 في المائة في النصف الأول من السنة المالية 2014. وزاد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في تونس في الربع الأول من عام 2014 بعد تباطؤه في الربعين الأخيرين من عام 2013.

وظهرت بوادر على أن التدفقات الوافدة للاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة آخذة في الارتفاع في مصر.وتظهر بيانات رسمية أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر زاد 71.2 في المائة في الربع الأول من 2014 بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبقه.وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من منطقة اليورو، ومنها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وكذلك من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.ووصل إجمالي التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4.7 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية، وهي زيادة قدرها 30 في المائة عن الفترة نفسها من السنة السابقة.ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مازالت تقل كثيرا عن مستويات ما قبل الثورة.وفضلا عن ذلك، فإن التدفقات الوافدة من تحويلات الأجانب زادت إلى 4.7 مليار دولار في الربع الثالث من السنة المالية الحالية من متوسط قدره 4.2 مليار دولار في الربعين السابقين، ولكنه مماثل لمستوى التحويلات المُتلقَّاة في الربع الثالث من السنة المالية 2013. ومن ناحية أخرى، تضررت السياحة بشدة من الأحداث السياسية في مصر 2013. ونتيجة لذلك، هبطت عائدات السياحة إلى 15.5 مليار دولار في الربع الثالث من السنة المالية 2014 من 25 مليار دولار في الربع نفسه من السنة السابقة.إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدل النقصان في عائدات السياحة بدأ يقل تدريجيا مع تحسُّن الأوضاع الأمنية ورفع المكاتب الأجنبية الحظر على السفر إلى مصر.

وفي بلدان أخرى بالمنطقة، أعلنت الحكومة الإيرانية في الآونة الأخيرة عن برنامج اقتصادي شامل لتحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو.ويهدف البرنامج الاقتصادي الذي يشتمل على سلسلة من

الإصلاحات في البيئة التنظيمية، والنظام الضريبي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الصادرات غير النفطية، والنهوض بالسياحة، واستعادة انضباط المالية العامة.وظهرت بعض البوادرعلى تحسُّن النشاط الاقتصادي بعد تدهور خطير بسبب تشديد العقوبات الدولية وسوء إدارة الاقتصاد.وتُظهِر بيانات رسمية أن عدد السياح الوافدين تضاعفت في الربع الأول من عام 2014 بالمقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.وانخفض معدل التضخم بمقدار النصف إلى 23 في المائة في أوائل 2014 من مستواه المرتفع البالغ 45 في المائة.ولا تتوفر حاليا بيانات رسمية عن إيران، لكن التقديرات تُظهِر أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تعافى فيما يبدو في النصف الأول من السنة المالية 2014-2015 بعد عامين متعاقبين من الانكماش الحاد.ومع أن المخاطر على الأجل القصير ما زالت قائمة، فإن صندوق النقد الدولي تنبَّأ بنمو في حدود 1-2 في المائة للسنة المالية (2014-2015) (الدولي، 2014، صفحة 7).

وتظهِر بيانات رسمية للأردن بعض البوادر الإيجابية على تحسُّن النشاط الاقتصادي بفضل زيادة الإنفاق العام والاستهلاك الخاص اللذين تلقيا دعما من المنح المُقدَّمة من دول الخليج.ويشهد النشاط السياحي تحسُّناً بعد سنوات من التباطؤ، إذ زاد عدد السياح الوافدين نحو سبعة في المائة في الربع الأول من عام 2014 عما كان عليه سابقا. وزادت تحويلات الأجانب 3% في الأشهر الستة الأولى من عام 2014 بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.وفي لبنان، ارتفعت أعداد السياح الوافدين (من البلدان العربية) بعد أن رفعت دول الخليج الحظر الذي فرضته على السفر إليه.وعلى الرغم من اضطراب البيئة السياسية، فإن التقديرات لعام 2014 تظهر أنه من المتوقع أن يتضاعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبنان عن مستواه في 2013 ليصل إلى 1.5% في 2014. ومع ذلك، فإن هذا المعدل يقل كثيرا عن متوسط النمو البالغ نحو 9% المُسجَّل في 2009-2010.

وفي ليبيا، ما زال الوضع الاقتصادي ضعيفا بسبب التدهور المتزايد للأوضاع الأمنية. وما زالت ليبيا تعاني من عدم الاستقرار، وتعوق المعارك بين الميليشيات والحكومة النشاط الاقتصادي في البلاد.فإنتاج النفط (وهو مساهم رئيسي في العائدات المالية للحكومة) مازال منخفضاً، حيث بلغ 500 ألف برميل يوميا بالمقارنة بالمستوى السابق لعام 2011 والبالغ نحو 1.4 مليون برميل يوميا.وازداد إنتاج النفط خلال عام 2014ولكن تعافي الإنتاج قد يستغرق وقتاً أطول بسبب الإصلاحات وأعمال الصيانة الواسعة التي سيحتاج إليها القطاع.وأخيرا، في اليمن قد يستمر تراجع إنتاج النفط الخام وعائدات تصديره بسبب أعمال التخريب في حقول النفط.وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014، انخفضت عائدات النفط

الحكومية بمقدار النصف بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.وأدَّى هذا إلى تدهور أوضاع المالية العامة للحكومة، مما اضطرها إلى الاعتماد على الاقتراض المحلي.وزاد الدين المحلي إلى 33% من إجمالي الناتج المحلي في 2013 من 29.9% من الإجمالي في 2012، وارتفع إلى 34.5% في 2014، وقد يصل إجمالي الدين العام للحكومة إلى 48.2 % من إجمالي الناتج المحلي.

وفي الآونة الأخيرة، تباينت تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في هذه البلدان، ومن المتوقع أن يختلف تأثيرها على آفاق النمو في الأجل القصير من بلد لآخر. وعلى الصعيد الإقليمي، أدَّت الأزمة الحالية في العراق حيث يسيطر مقاتلون من جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على مساحات كبيرة من العراق وسوريا، إلى تقليص التجارة مع البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان والعراق على سوق صادرات مهمة للأردن، إذ يبلغ نصيبها 20% من إجمالي الصادرات الأردنية. وتضاعفت الصادرات إلى العراق خلال الأعوام القليلة الماضية من 530 مليون دولار في عام 2007 إلى نحو مليار دولار في عام 2012. وستكون لقرار إغلاق الحدود الأردنية العراقية لأسباب أمنية، آثار سلبية على أحجام التجارة الأردنية والعراقية على السواء. والعراق ذو أهمية للبنان، فهو شريك تجاري وطريق عبور رئيسي للتجارة إلى الخليج، وقد عرقل استمرار الأزمة وصول المُصدّرين اللبنانيين إلى أسواق الخليج. وخلق الصراع الذي اندلع في قطاع غزة في الآونة الأخيرة أزمةً إنسانيةً خطيرة كانت لها آثار سلبية ليس فقط على الاقتصاد والاستثمار، ولكن أيضا على البلدان المجاورة مثل مصر.

ثالثا: المناخ الاستثماري في الجزائر.

تبنت استراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا هامة تتمثل أساسا في التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

و بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت الجزائر على تحسين مناخها الاستثماري من خلال إصدار التشريعات والقوانين وتنويع حواجز وضمانات الاستثمار و التخفيضات والإعفاءات الضريبية و القيام بترتيبات ثنائية و إقليمية و دولية وإنشاء مناطق حرة و مدن صناعية جديدة مع الاستثمار في تطوير القائم منها، و العمل على إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية.

1- تعريف المناخ الاستثماري.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية، و السياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتحاد قرار الاستثمار (العربية، 2002، الصفحات 2-3).

كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحواجز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة و تحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال (التنمية، 2005، صفحة 120).

2- الإطار المؤسساتي و التنظيمي للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

تم تدعيم الإطار القانوني للاستثمار بإنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 تم تحويل وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات (APSI) إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب، وتتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم و مساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية لمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة المركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعمد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

- المجلس الوطني للاستثمار(CNI) :

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 06 أكتوبر 2006. هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة، ويضطلع بالمهام التالية: صياغة إستراتيجية وأولويات الاستثمار، تحديد المناطق المعنية بالتنمية، إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية، المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

- الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

أنشئت هذه الشبابيك بغرض لتخلص من المتاعب البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب وهي منتشرة عبر التراب الوطني، وتشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية (والاعلام، مارس 2011، الصفحات 80-81).

3- واقع المناخ الاستثماري في الجزائر:

أ- حجم السوق و احتمالات نموه:

تعتبر الجزائر سوقا ضخما بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي بها، حيث بلغ عدد السكان 42.2 مليون نسمة في 2018 ، كما بلغ متوسط دخل الفرد اليومي7.5 دولار من الناتج المحلي الإجمالي كما احتلت الجزائر المرتبة الـ 105 عالميا من حيث دخل الفرد اليومي بمتوسط 7.5 دولار، والثاني مغاربيا بعد تونس، فيما تفوقت على المغربي الذي يعادل دخل فرده اليومي 5.4 دولار.

و لذلك يلاحظ ارتفاع الاستهلاك للمواد المصنعةو مواد التجهيز، لذلك تعددت الواردات عام 2018 ما يقارب 22دولار وتراجع في عجز الميزان التجاري و في المقابل نجد أن نسبة النمو الديمغرافي في تزايد مستمر حيث بلغت في 2017 حوالي 1060000 مولود جديد.

و حسب دراسة أجرتها مديرية السكان لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في الجزائر أن نسبة المواليد الإجمالية في الجزائر، أي عدد المواليد الأحياء لكل 1000 ساكن، قد ارتفعت من 19,36 لكل ألف ساكن في 2000 إلى 25,40 لكل ألف ساكن في عام 2017، وهو ما يشكل نسبة من بين "النسب الأكثر ارتفاعا في العالم".

وتؤكد الدراسة التي قُدمت بمناسبة اليوم العالمي للسكان بأن هذا النمو يضع "الجزائر مرة أخرى بين الدول التي لها نسبة مواليد مرتفعة في العالم".

وشددت الدراسة على أن الجزائر قد دخلت منذ أزيد من عشرية في حركية ديمغرافية تميزت بارتفاع في نسبة المواليد، مذكرة أن المعدل السنوي للمواليد الأحياء، وبعد أن انخفض بما يقارب النصف بين 1985 و2000، ليمر على التوالي من 885.000 إلى 589.000، هو في تزايد مستمر، متجاوزا المليون في عام 2014 ليصل إلى 1.067.000 من المواليد الأحياء في عام 2016، متبوعا بتراجع خفيف في عام 2017 إذ بلغ 1.060.000 من المواليد الأحياء.

بالإضافة إلى هذا فإن موقع السوق الجزائري يمكنان يشكل نقطة انطلاق نحو أسواق أخرى نتيجة قربه الجغرافي من دول جنوب أوروبا و الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فضلا عن إمكانية الاستفادة من الفرص التي يتيحها تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما يتميز هذا السوق باحتوائه على الكثير من المواد الأولية و المواد الطاقوية.

ب- عدم الاستقرار السياسي والأمني:

يعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني من اكبر العراقيل التي تواجه المستثمرين، فبعد فترة طويلة من الاستقرار السياسي و السلام الاجتماعي حكم الجزائر فيها ثلاثة رؤساء دولة خلال 29عام (1962-1991)، عقبها مرت الجزائر بفترة عدم الاستقرار السياسي و كثرة الاضطرابات، حيث تعاقب على السلطة أربعة رؤساء للجزائر و أكثر من 10 حكومات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تميزت نفس الفترة باحتدام الصراع بين الحكومة و التيار الإسلامي، وقد تحول هذا الصراع إلى صراع دموي و نجم عن هذا التناحر سقوط الالاف من الضحايا ابتداءا من عام 1992 (ساحل، 2009، صفحة 33).

إن الوضعية السياسية والأمنية السيئة التي سادت الجزائر أثرت بشكل بارز على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إليها و ذلك لاعتبارات منها:

- التأثير على التشريعات والأوامر وذلك لغياب الاستقرار الحكومي؛
- الخطر الذي يلاحق المستثمر الأجنبي و المحلي على حد سواء في نفسه و ممتلكاته نتيجة انعدام الأمن.

ولكن مع اعتماد سياستي الوئام المدني و المصالحة الوطنية، ساهم ذلك في عودة الأمن إلى الجزائر و تقليص درجة المخاطر و هذا ما عكسته تقييمات مختلف الجهات المتخصصة و المهتمة بالسوق الجزائري.

ج- البنية التحتية:

لقد شهدت منشآت البنية التحتية في الجزائر تطورا ملحوظا، من حيث وسائل الاتصالات، غير أن قطاع النقل لا يزال دون المستوى المطلوب وهي موزعة كما يلي:

- قطاع النقل:

تعتبر الجزائر من اكبر البلدان الإفريقية والعربية مساحة، ولديها شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة، وقطار الأقاليم السريعة، وقطار الأنفاق مترو، وترامواي، والنقل المعلق تيليفيريك.

لدى الجزائر، 118306 ألف كم من الطرقات المعبدة منها 30 الف كلم طريق وطني و 26626 كلم طريق ولائي و 62100 ألف كلم طريق بلدي.

وتمتلك عددا من المطارات بلغ مجموعها 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا أهمها: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية، تلمسان، تبسة.

في حين تمتلك الجزائر العديد من الموانئ البحرية على الشريط الساحلي بطول إجمالي يقارب 1 622 كم عبر 14 ولاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وقد شيد قاطنو الجزائر منذ القدم عدة موانئ لأغراض شتى كالتجارة والدفاع والصيد البحري،و من اهم موانيء الجزائر التجارية ميناء الجزائر العاصمة، وميناء وهران، وميناء عنابة، وميناء سكيكدة، وميناء بجاية... إلخ. ومن أهم موانئ الصيد ميناء شطايبي و عين بربر بالإضافة إلى ميناء القل.

وعليه فان العدد الكلي للموانئ 45 ميناء منها 10 موانئ تجارية و 35 ميناء صيد ، بينما يبلغ طول السكك الحديدية 4696 كلم. وعلى ذلك فان مشكلة الجزائر في مجال قطاع النقل مشكلة كم و كيف و ذلك لاعتبارين اثنين و هما:

- إن الجزائر ورثت عن فرنسا عددا من وسائل النقل(خاصة السكك الحديدية)، عملت منذ الاستقلال على تطويرها و ذلك بتخصيص مبالغ هامة للاستثمار في هذا الجانب و لكن مع بداية التسعينات عرفت هذه الاستثمارات انخفاضا محسوسا نظرا لانخفاض النفقات العمومية، بمعنى أن وسائل النقل في الجزائر قديمة وغير مطورة.

- إن المساحة الواسعة و العدد الكبير لسكان الجزائر، تفرض عليها وجود شبكة واسعة و متطورة من الطرق تربط بين كل الولايات.

- مجال النقل بالسكك الحديدية:

يشهد هذا المجال شبكة متدهورة و عتاد جر قديم متسبب في توقف حوالي 40% من العتاد المقطور، زيادة على برنامج الاستثمار غير الكافي حتى لضمان الصيانة و السير العادي للمؤسسة .

ولكن مؤخرا اهتمت السلطات المعنية بهذا القطا ع وأحدثت فيه وسائل النقل من عربات و تهيئة السكك الحديدية وتعتبر الشركة الوطنية للنقل للسكك الحديدية 'SNTF' هي مسيرة لـ 4200 كم من السكك

الحديدية المتصلة بالعاصمة وكبرى المدن كعنابة و وهران، ذات الفاعلية المحدودة، توجد حاليا 300 كم سكة عريضة، للشحن بين المناجم وعنابة، كلها مكهربة.

شبكة السكك موصولة بالشبكتين التونسية والمغربية، في التسعينات وبسبب الأزمة الاقتصادية وأعمال الإرهاب تقلص عدد مستعملي القطار كما تقلصت حمولة البضائع المشحونة بالسكك.

و خصصت الدولة 5.5 مليار أورو لتطوير وتحديث القطاع، فقبل نهاية 2010 خطوط جديدة دخلت الخدمة إضافة إلي كهربة كل الشبكة الشمالية، الهدف هو مضاعفة عدد المسافرين السنوي إلى حدود 80 مليون مسافر سنويا وتخفيف الضغط على شبكة الطرقات.

اقتنت الشركة في نهاية 2007، 30 عربة جر من جنرال موتورز، كما دخل ميترو الجزائر الخدمة ب14 قاطرة مكهربة ليسمح بنقل 41.000 مسافر بالساعة في نهاية 2014.

- مجال النقل البري و الحضري:

منظومة النقل البري المتكونة من 57000 مركبة أي 170000 مقعد، تمثل حصة الخاص منها 95%، بينما منظومة النقل الحضري 90000 مركبة للنقل الجماعي أي 45000 مقعد و 80000 سيارة أجرة، وهي نسبة لا تغطي على الإطلاق الطلب المتزايد في هذا المجال، و كذا الارتفاع المتزايد للحوادث.

- مجال النقل الجوي:

عدم قدرة أجهزة الأرصاد الجوية ل 450 محطة الموزعة بالجزائر لمواجهة الكوارث الطبيعية(محطات مجهزة منذ 1970) ، زيادة على محدودية نقل المسافرين و اقتصار جهاز الملاحة الجوية على تغطية الجزائر باستثناء المنطقة الجنوبية (ابو فتوح، 2015، صفحة 141).

- مجال النقل البحري و الموانئ:

بالرغم من كون 9% من مبادلات الجزائر التجارية الدولية تمر بالنقل البحري و عبر الموانئ إلا ان الموانئ التجارية التي تتوفر في البلاد، غير كافية لمواكبة التغيرات الدولية في هذا المجال بالإضافة إلى حالة الموانئ تنذر بالغلق في المستقبل.

- وسائل الاتصالات:

تتوفر في الجزائر عدة مرافق للاتصالات، تتنوع بين هواتف أرضية و جوالة بالإضافة إلى الفاكس و التلكس و شبكة الانترنت.

إن وضعية وسائل الاتصالات في الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا فبعدما كان من الصعب الحصول في الجزائر على خط هاتف واحد أصبح بالإمكان الحصول لحى عدّة خطوط في ان واحد بسرعة وبأقل تكاليف و يعزى ذلك إلى منح الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة اوراسكوم "جيزي" و الرخصة الثانية للهاتف النقال للشركة "اوريدو" مع اتصالات المحلية أو الوطنية موبيليس و كذا إدخال الخدمة 4G للانترنت على جميع الشبكات.

إن تمويل الاستثمارات في مجال البنية التحتية من قبل الدولة بمفردها لم يكفي لذلك كان لابد من الاعتماد على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي على حد سواء لتحسين وضعية البنية التحتية في الجزائر.

د- استثمار الجزائر في التنمية البشرية:

بقيت الجزائر سنة 2017 ضمن فئة البلدان التي لديها مستوى تنمية بشرية مرتفع، محتلة بذلك المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

احتلت الجزائر في سنة 2017 المركز الـ85 في قائمة البلدان التي تتوفر فيها شروط حياة حسنة، إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية فيه 0,754.

وفي سنة 2017 عرف مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا طفيفا مقارنة بمؤشر 0,752 الذي سجل سنة 2016 والذي سمح للجزائر باحتلال المركز الـ 83 في هذا التصنيف الذي يقيّم جهود 189 بلدا وإقليميا في هذا المجال.

وبالتالي فقد حسنت الجزائر بشكل محسوس ترتيبها على المستوى الافريقي باحتلال المركز الـ12 بعد السيشل الذي احتل المركز الـ5 في الطبعة السابقة لهذا التصنيف.

أما على الصعيد المغاربي تحتل الجزائر المرتبة الأولى متقدمة بشكل كبير على المغرب الذي جاء في المرتبة الـ 123 و تونس (المرتبة الـ 95) وليبيا (المرتبة الـ 108) ثم موريتانيا (المرتبة الـ 159).

وبقي مؤشر التنمية البشرية للجزائر سنة 2017 أعلى من معدل 0,699 الذي تحصلت عليه البلدان العربية، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب يتم حسابه على أساس معدل ثلاث مؤشرات أساسية أخرى للتنمية البشرية وهي:

معدل العمر لدى الولادة الذي يمثل قدرة الفرد على العيش طويلا وبصحة جيدة ومعدل التمدرس الذي يعكس القدرة على اكتساب المعارف إلى جانب الدخل الوطني الخام للفرد الذي يحدد القدرة على الحصول على مستوى معيشة لائق.

كما يقدم تقرير التنمية البشرية أربعة مؤشرات أخرى تتمثل في مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب درجة الفوارق ومؤشر تنمية الجندر ومؤشر الفوارق بين الجنسيين الذي يركز على تمكين المرأة ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس جوانب الفقر غير المتصلة بالدخل.

وحسب التصنيف المذكور فقد انتقل مؤشر التنمية البشرية للجزائر بين سنتي 1990 و 2017 من 0.577 إلى 0.754 أي انه سجل ارتفاعا بنسبة 30.6 بالمائة.

حيث بقي المؤشر على منحى تصاعدي منذ سنوات 2000 حيث انتقل من 0.644 في 2000 إلى 0.749 سنة 2015 ثم إلى 0.754 سنة 2017.

وارتفع معدل العمر لدى الولادة في الجزائر حيث انتقل من 76.1 سنة في 2016 إلى 76.3 سنة في 2017 بفارق صغير بلغ 77.6 سنة بالنسبة للنساء و 75.1 سنة بالنسبة للرجال.

وتوضح نفس المعطيات أن مدة التمدرس المرتقبة انتقلت من 14.3 عام إلى 14.4 عام في حين بقيت المدة المتوسطة للتمدرس على حالها خلال هاتين السنتين أي 8 سنوات.

وعرف تمدرس النساء ارتفاعا مقارنة بالرجال حيث انتقل إلى 6 سنة مقابل 14.1 عام.

وبلغ الناتج الوطني الخام للفرد بالجزائر 13.802 دولارا أمريكيا السنة الماضية مقابل 13.809 دولار سنة 2016 بتسجيل فارق بين الجنسين حيث قدر بـ 23.181 دولارا أمريكيا بالنسبة للرجال مقابل 4.232 دولارا فقط بالنسبة للنساء.

هـ - الموارد الطبيعية:

تتميز الجزائر بوجود مصادر الطاقة، تجعلها من محتلي الصدارة في إنتاجالغاز الطبيعي مثلا، و كذا غنى الصحراء الجزائرية بالبترول و كذلك مجموعة لا يستهان بها من المعادن و يمكن توضيحها كما يلي:

- البترول: يعتبر البترول مادة اولية رئيسية للعديد من الصناعات، وقد اكتشف في الجزائر عام 1956 في جنوب شرق البلاد في كل من حاسي مسعود و عين امناس، و تعتبر هذه المادة بمثابة الشريان الأساسي للصناعة الجزائرية و العملة الصعبة إذ يشكل مع الغاز الطبيعي نسبة 98.3% من الصادرات في عام 2018 و تعتبر الجزائر ثاني عشر منتج للبترول عالميا.

- الغاز الطبيعي: تملك الجزائر احتياطي ضخما من الغاز الطبيعي يقدر بأكثر من 3000 مليار متر مكعب أي ما يعادل 10 % من الاحتياطي العالمي، ويعتبر حقل حاسي الرمل احد أهم حقول الغاز الطبيعي في العالم (حرشوف، 1999، صفحة 91).

- المعادن: للجزائر حظ وفير في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية واهم هذه الثروات المعدنية: الحديد و يتركز في الونزة على الحدود التونسية، الفوسفات في شرق الجزائر في جبل العنق والكويف، والزنك و الرصاص في عين بربر قرب عنابة، والزئبق في عنابة والرخام في سكيكدة.

الخلاصة:

قد استلزم استمرار الانخفاض العالمي في أسعار النفط تغييرات في النماذج الاقتصادية الوطنية وتسبب في تأثيرات متعاقبة ومتتالية للإصلاحات في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتكيُّف مع الوضع الجديد، وعلى غرار جيرانها، فقد انخفضت إيرادات الجزائر من النفط والغاز إلى النصف في السنوات الأخيرة، مما أسهم في حدوث انخفاض سريع في احتياطياتها من العملة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات هيكلية تعوق النمو خارج قطاع المحروقات، مع استمرار ارتفاع معدل التضخم.كما ان ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى المنطقة العربية بلغ نسبة 24% أي 1092 مليار دولار إلا ان التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع انخفضت بنسبة 27% إلى 60.21 مليار دولار.

وإذا حاولنا الإجابة على مدى توفر الجزائر على عوامل جذب الاستثمار وتوفر بيئة استثمارية مشجعة يمكننا العودة إلى العوامل سالفة الذكر والمتمثلة في الاستقرار والتفتح الاقتصادي و تواجد مؤسسات فعالة لتطوير الاستثمار و توفر الهياكل القاعدية ذات نوعية جيدة و قد أتاح لنا التحليل الذي اجري في هذه الدراسة أن نؤكد أن الجزائر على الرغم من ثرواتها من الموارد الطبيعية و الاستقرار الاقتصادي و الجهود المبذولة منذ الآونة الأخيرة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و الاستفادة من العوامل الخارجية للمنطقة، لا يجتذب سوى عدد محدود من الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث التدفقات و عدد المشاريع فيما يتعلق بإمكانات مناخ أعماله. في الواقع، فإن مشاركة المستثمر الأجنبي تقتصر على 49% و يجب على مقدمي العروض الأجانب العثور على شركاء محليين لعقود عامة، وأخيرا فإن اهتمام الرئيسي للاستثمار الأجنبي

المباشر بالنسبة للجزائر هو مساهمتها في العوامل الخارجية و الوصول إلى أحدث التكنولوجيات و ترشيد الإدارة.

قائمة المراجع:

احمد سمير ابو فتوح. (2015). *دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر*. مصر: المكتب العربي للمعارف.

البنك الدولي .(7 ,2014) . *,الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، العدد* .3 Récupéré sur http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية. (2002). *العدد 177*.

تقرير البنك الدولي عن التنمية. (2005).

حسان خضر. (2012). الاستثمار الاجنبي المباشر-تعاريف وقضايا. *مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32* .

عبد الرحيم فؤاد الفارس، و فراس اكرم الرفاعي. (2013). *مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية*. عمان: دار المناهج .

عبد السلام أبو قحف. (1989). *نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

على عبد العالي نشأة. (2015). *الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي*. مصر: دار الفكر الجامعي.

مُحَّد ساحل. (3, 2009). تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة تقييمية-. *مجلة علوم انسانية،العدد 41، الجزائر* .

محند شلغوم عميروش. (2012). *دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية*. لبنان: مكتبة حسن العصرية.

مدني حرشوف. (1999). *الكامل في الاقتصاد*. الجزائر: دار الافاق.

المركز الوطني للصحافة والاعلام. (2011). *الصناعات الجزائرية رهانات وأفاق* .الجزائر.